

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية  
وتقرير المدقق المستقل  
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

صفحة

-	تقرير المدقق المستقل
١	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
٢	قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
٣	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
٤	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥
١٣-٥	إيضاحات حول القوائم المالية

## تقرير المدقق المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين  
مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

### المقدمة

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري) والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

### مسؤولية المدقق

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي في هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا لها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن هذه المعايير تتطلب إلزامنا بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نخطط وننفذ التدقيق بغرض التوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. إن عملية التدقيق تتضمن القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد تلك الإجراءات على حكم المدقق بما في ذلك تقدير مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند تقدير تلك المخاطر يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعدالة عرض القوائم المالية للمنشأة وذلك لتصميم إجراءات التدقيق الملائمة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي في مدى فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة، كما يشمل التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة وكذلك تقييماً عاماً لعرض القوائم المالية. في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

### الرأي

برأينا إن القوائم المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### أمور أخرى

إن الارصدة الإفتتاحية مدققة من قبل محاسب قانوني آخر وقد اصدر تقريره عليها بدون تحفظ بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٥.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

عزيز عبدالقادر  
(إجازة رقم ٨٦٧)

عمّان في ٢٤ آذار ٢٠١٦

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

2014	2015	إيضاحات	الموجودات
دينار أردني	دينار أردني		الموجودات المتداولة
413.211	710.662		نقد لدى البنك المركزي الأردني
7.280.974	7.014.600		فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة
5.803	6.819		أرصدة مدينة أخرى
117.000.000	111.091.450	3	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - قصيرة الأجل
<b>124.699.988</b>	<b>118.823.531</b>		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
921.858	916.297		تمويل وقروض إسكان موظفين
336.800.000	416.900.000	3	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - طويلة الأجل
4.010.126	3.882.827	4	ممتلكات ومعدات
<b>341.731.984</b>	<b>421.699.124</b>		مجموع الموجودات غير المتداولة
<b>466.431.972</b>	<b>540.522.655</b>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
32.425	41.888	5	أرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية
3.300.000	3.300.000	6	رأس المال
463.099.547	537.180.767	7	الإحتياطيات
<b>466.399.547</b>	<b>540.480.767</b>		مجموع حقوق الملكية
<b>466.431.972</b>	<b>540.522.655</b>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

<u>2014</u>	<u>2015</u>	<u>إيضاحات</u>	
دينار أردني	دينار أردني		الإيرادات
41.085.979	45.833.807	8	رسوم إشتراك
29.451.460	29.292.124		فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
10.555	11.716		إيرادات تمويل الاسكان الممنوحة لموظفي المؤسسة
3.799	4.439		فوائد القروض الممنوحة لموظفي المؤسسة
<b>70.551.793</b>	<b>75.142.086</b>		مجموع الإيرادات
(1.035.129)	(1.060.866)	9	مصاريف إدارية
<b>69.516.664</b>	<b>74.081.220</b>		الفائض

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

الإجمالي	الإحتياطيات	رأس المال	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	رصيد 1 كانون الثاني 2014
396.882.883	393.582.883	3.300.000	
69.516.664	69.516.664	-	الفائض
466.399.547	463.099.547	3.300.000	رصيد 31 كانون الأول 2014
74.081.220	74.081.220	-	الفائض
540.480.767	537.180.767	3.300.000	رصيد 31 كانون الأول 2015

مؤسسة ضمان الودائع  
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري  
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
69.516.664	74.081.220	الفائض
		تعديلات لـ :
140.831	134.120	إستهلاكات
-	6	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
(29.451.460)	(29.292.124)	إيرادات الفوائد
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
27	(1.016)	أرصدة مدينة أخرى
3.291	9.463	أرصدة دائنة أخرى
<b>40.209.353</b>	<b>44.931.669</b>	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(69.604.900)	(74.191.450)	إستثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
(72.136)	5.561	تمويل وقروض إسكان موظفين
29.456.768	29.558.498	فوائد مقبوضة
(1.285)	(6.827)	شراء ممتلكات ومعدات
<b>(40.221.553)</b>	<b>(44.634.218)</b>	صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
<b>(12.200)</b>	<b>297.451</b>	صافي التغير في النقد والنقد المعادل
425.411	413.211	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
<b>413.211</b>	<b>710.662</b>	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

**مؤسسة ضمان الودائع**  
**شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري**  
**عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية**

**إيضاحات حول القوائم المالية**

**١. الوضع القانوني والنشاط**

- تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠.
- تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين الى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً الى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.
- لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:
  - ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء ما يلي:
  - فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.
  - البنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي منها الإنضمام إلى المؤسسة لضمان الودائع لديه.
  - كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.
  - تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:
    - رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
    - عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
    - أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
    - أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

**٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة**

**الإطار العام لإعداد القوائم المالية**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

**أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية.

**العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

**إستخدام التقديرات**

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهدات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.



## – الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

## – الموجودات المالية

- الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
  - أ. نقد، أو
  - ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
  - ج. حق تعاقدية لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
  - د. عقد من الممكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي.
- بعد الإعراف المبدئي، يتم قياس جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس كل مما يلي:
  - أ. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية؛ و
  - ب. خصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجود المالي.
- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذ تحقق الشرطان التاليان:
  - أ. تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
  - ب. ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.
- يتم الإعراف بالربح أو الخسارة من الموجود المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط من ضمن الربح أو الخسارة ما لم يعتبر الموجود المالي إستثمار في أداة حق ملكية وإختارت المنشأة عرض أرباح وخسائر الإستثمار ضمن الدخل الشامل الأخر.

## النقد والنقد المعادل

- تشمل النقدية الحساب الجاري لدى البنك المركزي الأردني.
- النقد المعادل هو إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة الجاهزة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة من تغير القيمة.

## القروض الممنوحة

- يمنح قرض/تمويل الإسكان لأي من الأغراض التالية:
  - لبناء سكن داخل المملكة على أرض يملكها بالكامل أو على سطح بناء يمتلكه لهذا الغرض .
  - لشراء بيت أو شقة داخل المملكة.
  - لشراء أرض وإقامة بيت سكن عليها داخل المملكة.
  - لشراء حصة شريك له بالأرض أو العقار لغاية التملك الكامل للأرض أو العقار ويستثنى من ذلك شراء حصة الزوج أو الزوجة.
  - لصيانة بيت يملكه أو إضافة أي أجزاء إليه أو إجراء أي تحسينات عليه.
  - لتسديد أي دين مصرفي أو دين ترتب عليه من أي جهة عامة شريطة أن يكون هذا الدين قد منح لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذه الفقرة.
- يجب أن يسدد القرض وفوائده/التمويل في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

## تدني قيمة الموجودات المالية

- يتم تقييم الموجودات المالية، خارج إطار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالبحث عن مؤشرات إنخفاض القيمة في كل تاريخ نهاية سنة.
- تخفض القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بقيمة خسائر التدني مباشرة لجميع الموجودات المالية. ويتم الإعتراف بخسارة التدني من ضمن الخسائر.

## الممتلكات والمعدات

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك
مبنى	3%
سيارات	15
أجهزة حاسوب واتصالات	25-10
أثاث وديكورات	15-10

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

## تدني قيمة الموجودات

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

### – الإعراف بالإيرادات

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المالي المستلم أو المستحق القبض.

### تقديم الخدمات

- يتم الإعراف بالإيراد الناتج من عقد تقديم الخدمة بالرجوع إلى نسبة إنجاز العملية في تاريخ قائمة المركز المالي.
- من الممكن قياس نتيجة العملية بطريقة موثوقة عند استيفاء الشروط التالية:
- إمكانية قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة.
- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية إلى المنشأة.

### إيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعال المستخدم.

### ٣. إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

المجموع		طويلة الأجل							قصيرة الأجل	
2014	2015	المجموع	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
436.700.000	510.000.000	409.800.000	15.000.000	-	51.300.000	98.600.000	123.300.000	121.600.000	100.200.000	
-	4.891.450	-	-	-	-	-	-	-	4.891.450	
17.100.000	13.100.000	7.100.000	-	-	-	-	2.100.000	5.000.000	6.000.000	
453.800.000	527.991.450	416.900.000	15.000.000	-	51.300.000	98.600.000	125.400.000	126.600.000	111.091.450	

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٤٠٩% و ٨,٦% سنويا لعام ٢٠١٥ (بين ٣,٧٧٢% و ٨,٦% لعام ٢٠١٤).
- بلغ سعر الفائدة على أدونات الخزينة ٢,٢١٩% لعام ٢٠١٥.

٤ . ممتلكات ومعدات

						<b>2015</b>
المجموع	أثاث وديكورات	أجهزة حاسوب واتصالات	سيارات	مبنى	أرض	<b>الكلفة</b>
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
<b>5.202.022</b>	183.999	113.757	57.657	3.689.559	1.157.050	الرصيد في بداية السنة
<b>6.827</b>	-	6.827	-	-	-	إضافات
<b>(4.505)</b>	-	(4.505)	-	-	-	إستبعادات
<b>5.204.344</b>	<b>183.999</b>	<b>116.079</b>	<b>57.657</b>	<b>3.689.559</b>	<b>1.157.050</b>	الرصيد في نهاية السنة
						<b>الإستهلاك المتراكم</b>
<b>1.191.896</b>	156.215	103.937	56.680	875.064	-	الرصيد في بداية السنة
<b>134.120</b>	17.654	4.804	975	110.687	-	إستهلاكات
<b>(4.499)</b>	-	(4.499)	-	-	-	إستبعادات
<b>1.321.517</b>	<b>173.869</b>	<b>104.242</b>	<b>57.655</b>	<b>985.751</b>	-	الرصيد في نهاية السنة
<b>3.882.827</b>	<b>10.130</b>	<b>11.837</b>	<b>2</b>	<b>2.703.808</b>	<b>1.157.050</b>	الصافي
						<b>2014</b>
						<b>الكلفة</b>
<b>5.200.737</b>	183.482	112.989	57.657	3.689.559	1.157.050	الرصيد في بداية السنة
<b>1.285</b>	517	768	-	-	-	إضافات
<b>5.202.022</b>	<b>183.999</b>	<b>113.757</b>	<b>57.657</b>	<b>3.689.559</b>	<b>1.157.050</b>	الرصيد في نهاية السنة
						<b>الإستهلاك المتراكم</b>
<b>1.051.065</b>	138.561	97.447	50.680	764.377	-	الرصيد في بداية السنة
<b>140.831</b>	17.654	6.490	6.000	110.687	-	إستهلاكات
<b>1.191.896</b>	<b>156.215</b>	<b>103.937</b>	<b>56.680</b>	<b>875.064</b>	-	الرصيد في نهاية السنة
<b>4.010.126</b>	<b>27.784</b>	<b>9.820</b>	<b>977</b>	<b>2.814.495</b>	<b>1.157.050</b>	الصافي

٥. أرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	
28.609	38.072	مصاريف مستحقة الدفع
2.412	2.412	أمانات
1.404	1.404	تأمينات نقدية
<b>32.425</b>	<b>41.888</b>	<b>الصافي</b>

٦. رأس المال

2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	
1.000.000	1.000.000	دفعة من الحكومة
2.300.000	2.300.000	رسم تأسيس غير مسترد (*)
<b>3.300.000</b>	<b>3.300.000</b>	<b>المجموع</b>

(\*) يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك مساهم في المؤسسة.

٧. الإحتياطيات

- وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و ١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ فإن على المؤسسة أن:
- تعمل على تكوين احتياطيات لها ليلبغ حدها ما نسبته ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لاحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل احتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغت أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
  - إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

٨. رسوم الإشتراك

- تستوفي المؤسسة رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة إثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:
- ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمائها.

٩. مصاريف إدارية

2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	
551.585	556.976	رواتب وأجور وملحقاتها
140.831	134.120	إستهلاكات
56.855	74.861	كهرباء ومياه
45.786	48.146	تأمين صحي وعلاجات طبية
43.962	46.177	مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي
33.270	35.243	مساهمة المؤسسة في صندوق الإيداع
13.913	19.713	إشتراكات
18.619	18.593	مكافآت مجلس الإدارة
16.961	18.370	أمن وحماية
19.530	14.833	حملة إعلامية
13.983	14.800	أتعاب مهنية
12.597	14.054	نظافة
9.712	12.883	صيانة
8.561	9.854	محروقات
18.611	8.954	تدريب
7.003	7.491	تأمين
5.980	5.784	سفر وتنقلات
2.381	4.629	رسوم ورخص حكومية
3.778	3.633	إتصالات
-	3.584	مؤتمرات
3.173	2.947	ضيافة
2.488	2.501	إعلانات
3.847	2.034	قرطاسية ومطبوعات
1.703	686	متفرقة
<b>1.035.129</b>	<b>1.060.866</b>	<b>المجموع</b>

١٠. إدارة المخاطر

**أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)**

يتم التحكم بالإحتياجات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

**ب. مخاطر سعر الصرف**

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

### ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.

### د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

### هـ. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ التزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الائتمان بانتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الائتمان.

### و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

سنة واحدة فاكتر		أقل من سنة		الوصف
2014	2015	2014	2015	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
				<b>الموجودات المالية:</b>
-	-	413.211	710.662	نقد لدى البنك المركزي الأردني
-	-	7.280.974	7.014.600	فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة
-	-	865	1.885	أرصدة مدينة أخرى
921.858	916.297	-	-	تمويل وقروض إسكان موظفين
336.800.000	416.900.000	117.000.000	111.091.450	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
<b>337.721.858</b>	<b>417.816.297</b>	<b>124.695.050</b>	<b>118.818.597</b>	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات المالية:</b>
-	-	32.425	41.888	أرصدة دائنة أخرى
-	-	<b>32.425</b>	<b>41.888</b>	<b>المجموع</b>

- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السيولة.

## ١١. معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

لغاية تاريخ القوائم المالية، تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي لم تصبح سارية المفعول بعد:

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - جديد	الأدوات المالية	١ كانون ثاني ٢٠١٨ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (٣٨،١٦) - تعديلات	توضيح الطريقة المقبولة للإستهلاك والإطفاء	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (٤١،١٦) - تعديلات	الزراعة - النباتات المثمرة	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (٢٧) - تعديلات	المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١١) - تعديلات	المحاسبة عن إمتلاك (إستحواذ) حصة في عملية مشتركة	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٤) - جديد	الحسابات المؤجلة التنظيمية - تنطبق على المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لأول مرة	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٥) - جديد	إيرادات العقود الموقعة مع العملاء	١ كانون ثاني ٢٠١٧ أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨)	بيع أو المساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية (١٠) و(١٢) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨)	شركات الإستثمار: تطبيق إستثناء تجميع البيانات المالية	١ كانون ثاني ٢٠١٦ أو بعد

وباعتقاد الإدارة لا يمكن أن يكون لتبني هذه المعايير وتفسيراتها في الفترات الحالية أو المستقبلية أثر جوهري على القوائم المالية.

## ١٢. إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف أرصدة ٢٠١٤ لجعلها تتطابق مع التصنيف المستخدم في ٢٠١٥.